



MEPI

الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
KUWAIT SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS



وحدة رصد ومتابعة
قضايا حقوق العمال
في الكويت



تقرير الرصد الربع سنوي لحالة العمال المهاجرين في دولة الكويت

يوليو - سبتمبر 2021

مقدمة التقرير..

تقوم الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بتنفيذ نشاطًا يستهدف العمالة المهاجرة في الكويت، أو ما يُطلق عليهم محليًا «عمالة وافدة» وهذا النشاط يتم تنفيذه بالشراكة مع مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية، كنوع من التعاون المشترك في توعية وتثقيف العمال المهاجرين في الكويت بحقوقهم المكفولة في القانون، وكذلك تقديم المساندة القانونية لهم والدعم النفسي والاجتماعي.

ويعمل المشروع على تقديم خدمة الاستشارات القانونية والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للعاملين في القطاع الخاص والذين يخضعون لقانون العمل الكويتي رقم 6 لسنة 2010، أو العاملين في القطاع المنزلي الذين يخضعون لقانون العمالة المنزلية رقم 68 لسنة 2015 حيث يمكن للعاملين في القطاعين الاتصال عبر الرقم الساخن **22215150** والحصول على خدمات المشروع باللغات العربية والانجليزية والفلبينية والهندية والأردو، أو الدخول إلى المنصة الإلكترونية www.togetherkw.org والاستفادة من خدماتها عبر ذات اللغات إضافة إلى السريلانكية والاثيوبية، وهي خدمات تطمح الجمعية من خلالها إلى مواصلة نشاطها المدني في تحمّل مسؤوليتها من أجل خلق ثقافة ووعي قانوني لدى العمالة المهاجرة في الكويت.

ويعد هذا التقرير هو أحد أنشطة المشروع، حيث يتطرّق لواقع العمل في الكويت، وهو مُتخصص برصد ما يحدث داخل ميدان العمل من مُتغيرات قانونية وإدارية، سلبية وإيجابية، وقراءة أبعاد تلك المُتغيرات على العمال من فئة المهاجرين وتأثير ذلك على المجتمع الكويتي، ورؤية دولة كويت جديدة 2035، وسياسة البلاد الخارجية، والتزاماتها تجاه ملف حقوق الإنسان.

هذا التقرير يقوم برصد أحداث فترة الربع الثالث من العام الحالي 2021: "يوليو، أغسطس، سبتمبر" ويتم إصداره وفقاً للتالي:

◀ الشكاوى الواردة للجمعية الكويتية لحقوق الإنسان عبر المنصة الالكترونية لمشروع معاً والخط الساخن الذي يتلقى شكاوى العمال واستفساراتهم باللغات العربية، الهندية، الإنجليزية، الفلبينية، الاوردو.

◀ القرارات الإدارية التي صدرت أثناء فترة إعداد التقرير.

◀ التواصل والتنسيق مع جهات حكومية مختصة لمعرفة آخر الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بقضايا العمال.

◀ أبرز ما يتم تناوله في المواقع الإعلامية والصحف الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي

أولاً.. التدخلات التي قادتھا الجمعية

أرقام وانجازات:

خلال فترة التقرير، قادت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان عددًا من التدخلات الخاصة بحماية حقوق العمال المهاجرين في الكويت وهي التالي:

1. رفع وعي العمال بحقوقهم الواردة في قانون العمل الكويتي رقم 6 لسنة 2010 وقانون العمالة المنزلية رقم 68 لسنة 2015 والقرارات الإدارية المنظمة لسوق العمل وذلك عن طريق الخط الساخن ومنصة مَعًا الإلكترونية

جدول رقم (1) يبين عدد المكالمات التي تم استقبالها عبر الخط الساخن وتقديم الاستشارات القانونية بحسب اللغة

المنصة الإلكترونية	الخط الساخن					الإجمالي
	بحسب اللغة					
	الأردية	الفلبينية	الهندية	الانجليزية	العربية	
82	50	296	145	243	183	999

2. تقديم الدعم النفسي والاجتماعي

جدول رقم (2) يبين عدد حالات الدعم النفسي والاجتماعي بحسب الجنسية والنوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي		الجنسية					الإجمالي
الاناث	الذكور	بوتان	سري لانكا	الهند	جنسيات أفريقية	الفلبين	
51	20	1	2	3	7	58	71

3. الترافع عن عدد من القضايا والقيام بالحل الودي لقضايا أخرى

جدول رقم (4) يبين عدد الشكاوى التي استقبلتها الجمعية بحسب الجنسية

الجنسيات					النوع الاجتماعي		الاجراء الذي تم اتخاذه		الإجمالي
بنغالي	مصر	سريلانكا	الفلبين	الهند	اناث	ذكور	تم حلها وديًا	أحيلت للمحكمة	
1	13	10	21	24	52	17	48	21	69

إضافة إلى ذلك، فقد قامت الجمعية بعدد من اللقاءات مع المسؤولين الحكوميين والبعثات الدبلوماسية لمناقشة ملف العمالة المهاجرة في الكويت، حيث زارت مقر السفارة الأمريكية والتباحث مع السفيرة الأمريكية بحضور سفير الاتحاد الأوروبي حول الحماية التي تقدمها الجمعية في سبيل دعم حقوق العمال المهاجرين ومساعي مكافحة الاتجار بالبشر، فيما زار وفد من الجمعية وزير الصحة الكويتي لمناقشة عدد من المسائل منها آلية تطعيم العمال المهاجرين بلقاح الحماية من الإصابة بوباء كوفيد-19 وآليات التنظيم في مراكز تطعيم أرض المعارض في منطقة مشرف حيث قمنا بزيارة ميدانية لمشرف قبل اللقاء ولم نرصد أي مخالفات سوى بعض الملاحظات عن المستشفى الميداني والخدمات التي تقدمها ومن جانب آخر قدمنا ملاحظتنا على آلية تطعيم العمال الزراعيين في الوفرة والعبدي والازدحام والفوضى التي شاهدها من خلال انتشار مقاطع فيديو في مواقع التواصل الاجتماعي.

كما قامت الجمعية بلقاء مراقب التفتيش في إدارة استقدام وتنظيم العمالة المنزلية، وتم تسليمه عدد من المطبوعات الخاصة بحقوق العمال المهاجرين التي أتاحتها الجمعية والمتوفرة باللغات العربية والانجليزية والهندية والفلبينية والأوردو والفرنسية والاثيوبية.

أبرز الشكاوى التي تصل إلى الجمعية

تستقبل الجمعية عددًا من الشكاوى بشكل يومي، ولكن أبرز الشكاوى التي تصل إليها هي التالي:

- ◀ حجز جوازات سفر العمال من قبل أصحاب العمل
- ◀ التأخر أو الامتناع عن تسديد أجور العمال، سواء الأجور الشهرية أو مكافأة نهاية الخدمة
- ◀ شكاوى متعلقة بالتحويل من صاحب عمل إلى آخر

ثانيًا.. القرارات التي صدرت خلال ربع سنة

خلال فترة التقرير، قمنا بعملية رصد للتغييرات الإدارية الخاصة بملف العمالة في الكويت من الناحيتين الإيجابية والسلبية، وقبل الشروع في ذكر النواحي الإيجابية والسلبية، نود الإشارة إلى إنه في 31 أغسطس انتهى العمل بالقرار الإداري رقم 535 لسنة 2015 بشأن حظر تشغيل العمالة في المناطق المكشوفة خلال أوقات الظهيرة من الساعة الحادية عشرة صباحاً وحتى الرابعة عصراً، وأوردت الهيئة العامة للقوى العاملة نتائج عمليات التفتيش التي قامت بها، وأشارت إلى أنها سجّلت عدد 2773 موقع عمل مخالف وكان يتواجد فيه عدد 1988 عامل، وعدد الشركات التي خالفت لأول مرة 1168. بينما نحن في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان أعلننا عن رصد 1230 مخالفة، أي بواقع 13 مخالفة باليوم حيث توزعت هذه المخالفات على العاملين في توصيل الطلبات عبر الدراجات النارية وعمال البناء وعمال الطرقات وعمال النظافة والعاملين كحراس للمباني قيد الإنشاء والذين يعيشون في خيام غير مجهزة بوسائل التكييف.

خطوات إيجابية..

تم رصد عدد من المتغيرات الإدارية التي استهدفت تنظيم سوق العمل وسهولة إدارته، لاسيما في ظل التداعيات المرتبطة بجائحة فيروس كورونا، والتي أضفت مزيدا من المرونة على انتقال العمالة خلال فترة الجائحة، حيث أقرت الهيئة العامة للقوى العاملة آلية تتعلق بتحويل إقامة المتقدمين ببطاقات الزيارة التجارية إلى إقامة عمل طبقا لأحكام المادة (18) بحيث تتوافق هذه الآلية مع القرارات الصادرة عن الهيئة العامة للقوى العاملة بشأن انتقال الأيدي العاملة من صاحب عمل لآخر.^[1]

وقالت إنه بالتعاون مع وزارة الداخلية تم التوصل إلى إدخال تعديل على النظم الآلية بالجهتين بحيث يتم إصدار تصاريح عمل وبناء عليه تصدر أذونات عمل لأصحاب الزيارات التجارية. كما تم تأسيس تلك الآلية على الضوابط المعمول بها من جانب الهيئة، ومن ضمنها: الحصول على موافقة لجنة طوارئ كورونا، وبناء عليها ستتاح إمكانية تحويل سمة الزيارة التجارية إلى إقامة عمل عند إصدار تصريح العمل للعامل المتواجد داخل البلاد.

والملاحظ من هذا التغيير إنه سوف يكون من شأن إقرار الآلية المشار إليها هو إمكانية الاستفادة من تحويل إقامات الأيدي العاملة من المسجلين على الزيارات التجارية التي يحتاج إليها أصحاب العمل علماً بأن ذلك مرهون بالظروف الحالية لمواجهة جائحة كورونا المستجد.

[1] موقع الهيئة العامة للقوى العاملة، خبر بعنوان: الهيئة العامة للقوى العاملة: آلية جديدة لاعتماد تحويل الزيارات التجارية إلى إقامة العمل، منشور بتاريخ 19 سبتمبر 2021، رابط: [تفاصيل الخبر - الهيئة العامة للقوى العاملة \(manpower.gov.kw\)](https://manpower.gov.kw)

تم رصد تغييرات في إجراءات منح الضمان الصحي للعاملين وعوائلهم، وتحديدًا العاملين وفق المواد (18^[2]، 20^[3]، 22^[4]) داخل البلاد وخارجها قد تم تعديلها وفق النظم واللوائح المقررة في إدارة التأمين الصحي بوزارة الصحة. حيث يُمنح المقيمين وفق المادتين (18، 22) ضمانا صحيا لمدة سنتين داخل البلاد وسنة واحدة خارجها، فيما المقيمين وفق المادة (20) يمنحون ضمانا صحيا لمدة 3 سنوات داخل البلاد وسنة واحدة خارجها.^[5]

قامت وزارة الداخلية بعمل جولات تفتيشية في مكاتب العمالة المنزلية، وضبطت عددًا من المكاتب الوهمية، فخلال فترة التقرير، وفي جولات عديدة قمنا برصدها، أعلنت الوزارة عن ضبط عدد 36 مكتبًا وهميًا للعمالة المنزلية، يديرها ويتواجد بها عدد 228 عامل مخالف لقانون الإقامة.

خطوات سلبية

أوقفت الهيئة العامة للقوى العاملة العمل بأحكام المادة رقم (1) من القرار الإداري رقم (142) لسنة 2021 والذي كان يتيح للعمالة المستقدمة على قطاعات (الصناعة - الزراعة - الرعي - الصيد - الجمعيات والاتحادات التعاونية - المنطقة التجارية الحرة) التحويل لكافة الأنشطة بغض النظر عن القطاع الذي يضم هذه الأنشطة شريطة موافقة صاحب العمل، وكان هذا القرار (142) صدر ليمنح سوق العمل المرونة الكافية لانتقال العمالة خلال جائحة كورونا ومنح أصحاب العمل في كافة الأنشطة الفرصة في توظيف العمالة من داخل سوق العمل الكويتي.^[6]

[2] المقيمون وفق المادة 18 هم العاملين في القطاع الخاص

[3] المقيمون وفق المادة 20 هم العاملين في القطاع المنزلي

[4] المقيمون في المادة 22 هم العائلات المكفولة من العاملين المهاجرين في الكويت

[5] تغريدة في حساب وزارة الداخلية على تويتر، منشورة بتاريخ 14 يوليو 2021 رابط: [تويتر \ وزارة الداخلية على تويتر: «الوكيل المساعد لشؤون الإقامة اللواء أنور البرجس: «قطاع شؤون الإقامة» يقوم بالتعاون مع وزارة الصحة بتعديل إجراءات منح الضمان الصحي للمقيمين* القرار جاء وفقا لنظم ولوائح إدارة التأمين الصحي بوزارة الصحة*التعديل يخص أصحاب الإقامة وفق المواد \(18، 20، 22\). https://t. \(co/8oHnACwyAF\) \(twitter.com\)](https://twitter.com/co/8oHnACwyAF)

[6] موقع الهيئة العامة للقوى العاملة، خبر بعنوان: إيقاف العمل بتحويل العمالة من القطاعات المستثناة (الصناعة - الزراعة - الرعي - الصيد - الجمعيات والاتحادات التعاونية - المنطقة التجارية الحرة) منشور بتاريخ: 14 يوليو 2021، رابط: <https://www.manpower.gov.kw/NewsDetails.aspx?NewsID=244>

وقامت الهيئة بإصدار القرار الإداري رقم (683) لسنة 2021 لوقف العمل بالمادة المذكورة وتطبيق أحكام القرار الإداري رقم (842) لسنة 2015 وتعديلاته ليتم العودة إلى تطبيق الحظر الذي كان مفروضاً على تحويل العمالة التي تم استقدامها على هذه القطاعات طبقاً لأحكام القرار الإداري رقم (842) لسنة 2015 وتعديلاته.

ثالثاً.. إحصائيات ومؤشرات مرتبطة بسوق العمل

يبلغ إجمالي عدد العمالة في الكويت حتى نهاية النصف الأول من عام 2021 وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء^[7] 1,929,903 عامل وعاملة، منهم 419,584 عامل كويتي، و1,510,319 عامل مهاجر، تحتل العمالة المهاجرة نسبة 78.3 بالمئة، وتتصدر الهند أرقام العمالة من الذكور بعدد 423,328 من إجمالي العمال، تليها مصر بعدد 433,982، ثم الكويت بعدد 176,995، فيما تصدر الكويت أرقام العمال من الإناث بعدد 242,589 من إجمالي العمال، تليها الهند بعدد 41,742 ثم الفلبين بعدد 37,397^[8].

وبالنسبة للعاملين حسب القطاع، فإن أرقام القطاع الحكومي قالت إن عدد العاملين الكويتيين بلغ 346,569 عامل وعاملة، منهم 206,082 من الاناث، مقابل 140,487 من الذكور، قابلها عند غير الكويتيين عدد 90,534 عامل وعاملة، منها 51,417 من الذكور، مقابل 39,117 من الإناث^[9].

بالمقابل فإن أعداد العاملين الكويتيين في القطاع الخاص تنخفض بشكل ملحوظ

[7] موقع الإدارة العامة للإحصاء نقلاً عن البيانات المدمجة - نظام سوق العمل، جدول رقم 1 بعنوان: التوزيع العددي والنسبي للعمالة حسب الجنسية كويتي غير كويتي والنوع وفقاً للحالة في 30 يونيو 2021 رابط: [الإدارة المركزية للإحصاء - موقع سوق العمل \(csb.gov.kw\)](http://csb.gov.kw)

[8] موقع الإدارة العامة للإحصاء، جدول رقم 3 بعنوان: التوزيع العددي والنسبي للعمالة حسب أعلى 10 جنسيات والنوع وفقاً للحالة في 30 يونيو 2021 رابط: [الإدارة المركزية للإحصاء - موقع سوق العمل \(csb.gov.kw\)](http://csb.gov.kw)

[9] موقع الإدارة العامة للإحصاء نقلاً عن البيانات المدمجة - نظام سوق العمل، جدول رقم 6 بعنوان: التوزيع العددي والنسبي للعمالة حسب القطاع، فئات العمر، الجنسية (كويتي غير كويتي) والنوع وفقاً للحالة في 30 يونيو 2021 رابط: [الإدارة المركزية للإحصاء - موقع سوق العمل \(csb.gov.kw\)](http://csb.gov.kw)

مقارنة بالقطاع الحكومي، فقد بلغ أعداد العاملين في القطاع 1,419,785 عامل وعاملة، منهم 73,015 من الكويتيين، نصفهم من النساء والنصف الآخر من الذكور، فيما بلغ عدد العاملين المهاجرين في القطاع 1,419,785 عامل وعاملة، منهم 1,289,774 ذكور، و130,011 من الإناث.^[10]

إلى ذلك، فإن نحو ربع إجمالي العمالة المهاجرة في الكويت عمالة منزلية، بلغ عددها كما في نهاية النصف الأول من عام 2021 وفق جداول الإدارة المركزية للإحصاء^[11] نحو 639,060 ألف عامل، وموزعة مناصفة تقريباً ما بين الذكور البالغ عددهم نحو 314.532 ألف عامل، والإناث البالغ عددهم نحو 324,528 ألف عاملة.

وتصدر الهند أرقام العمالة المنزلية من الجنسين بواقع 302,372 من إجمالي العمالة المنزلية، تليها الفلبين بواقع 137,934 ثم بنجلادش بواقع 79,845 ثم سيريلانكا بواقع 73,585 من إجمالي عدد العمالة المنزلية من أصل 11 جنسية مدرجة في التقرير.

وتبدو هذه الأرقام متقاربة مع تقرير النصف الأول من العام 2021، إذ أثر إغلاق سوق استقدام العمالة من الخارج وتحديده على الزيادة في أعداد العمالة، باستثناء قطاعات الأعمال الخاصة بالكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء الذي زاد عاملاً بحسب تقرير نشر في صحيفة القبس يوم 24 سبتمبر^[12] نقلًا عن «تقرير سوق العمل».

وتجدر الإشارة إلى أن سوق العمل الكويتي فقد خلال عام أكثر من مائتين وخمسين ألف عامل مهاجر، والجدول التالي يقارن بين أعداد العاملين المهاجرين بين يونيو 2020، ويونيو 2021.

[10] المصدر السابق

[11] موقع الإدارة العامة للإحصاء نقلًا عن البيانات المدمجة - نظام سوق العمل، جدول رقم 11 بعنوان: التوزيع العددي والنسبي للعمالة بالقطاع العائلي حسب أعلى 10 جنسيات وفقًا للحالة في 30 يونيو 2021 رابط: [الإدارة المركزية للإحصاء - موقع سوق العمل \(csb.gov.kw\)](http://www.csb.gov.kw)

[12] موقع صحيفة القبس، تقرير بعنوان: سوق العمل الكويتي فقد 199 ألف وافد في 15 نشاطاً اقتصادياً خلال 12 شهراً، رابط: <https://alqabas.com/article/5864188>

جدول رقم (5) مقارنة بين أعداد العاملين المهاجرين خلال عام

القطاع	عدد العمال حتى 30 يونيو 2020	عدد العمال حتى 30 يونيو 2021	اجمالي النقص
أولاً القطاع الحكومي	97515	90534	6981
ثانياً القطاع الخاص	1624835	1419785	205.050
ثالثاً القطاع المنزلي	680262	639060	41.202
الاجمالي	2402612	2149379	253233

وأنتهت المؤسسات الحكومية خدمات 2089 عاملاً مهاجراً من العاملين في الجهاز الحكومي، خلال خمسة أشهر من مارس حتى أغسطس الماضيين، بينما جرى في المقابل، تعيين 10780 موظفاً كويتياً خلال الفترة ذاتها، وذلك لتحقيق نسب الاحلال المطلوبة وفقاً لقرار مجلس الخدمة المدنية 11 لسنة 2017، وحسب إحصائية أعداد الموظفين بالجهاز الحكومي الصادرة مؤخراً عن ديوان الخدمة المدنية والتي نشرت في القبس^[13]، فإن عدد الموظفين غير الكويتيين انخفض من 71600 موظف وموظفة في 24 مارس 2021، في مختلف المجموعات الوظيفية في الوزارات والادارات والجهات الحكومية، الى 69511 موظفاً وموظفة في 17 اغسطس 2021، بينما ارتفع عدد الموظفين الكويتيين من 308409 موظفين وموظفات، الى 319189 موظفاً وموظفة.

وفيما استمرت وقف منح التأشيرات للعمال، فإن سوق العمالة المنزلية في البلاد شهد أزمات مختلفة، أثرت على وضع العاملين والمواطنين بشكل أو بآخر، من حيث قلة العمال المنزليين أو بعمليات خداع طالت الراغبين في توظيف العمال المنزليين، فقد رصدت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان عبر مكالمات الخط الساخن التي وردت إليها، قيام أشخاص يدعون امتلاكهم لمكاتب عمالة، وأعلنوا عن توافر عمال وعاملات منازل، لكن الأمر برمته كان عبارة عن احتيال، حيث يتم توظيف العامل دون نقل كفالته، وبعد أخذ مبالغ مالية مرتفعة كرسوم جلب وراتب مقدم، يختفي العامل ويعجز الموظف عن اثبات التعامل مع الشخص أو الجهة التي استغلت ندرة العمال المنزليين ومارست عمليات احتيال انتهت بعضها ضمن حملات التفتيش التي قادتها وزارة الداخلية خلال فترة التقرير.

[13] موقع صحيفة القبس، تقرير بعنوان: إحصائية حديثة لديوان الخدمة المدنية: تعيين 10780 مواطناً بالحكومة في 5 أشهر، منشور بتاريخ 18 سبتمبر 2021، رابط: <https://alqabas.com/article/5863682>

وفي السياق ذاته، كان عدد من العمالة في الكويت قد غادروا من البلاد عقب تفشي فيروس كورونا وإجراءات الحظر الجزئي والكلي التي اتخذها مجلس الوزراء، وعلقت العمالة خارج البلاد لاسيما مع إغلاق منافذ الدخول لغير الكويتيين، الأمر الذي أدى إلى انتهاء اقاماتهم وهم خارج البلاد، وعلى ضوءه، وصلت إلى الجمعية العديد من المناشدات التي تطلب منها التدخل لوضع حلولاً لسقوط اقاماتهم.

وخلال الفترة، قال وزير النفط في رده على سؤال برلماني إن موظفي الهيئة العامة للبيئة من العمالة المهاجرة هم 33 فرد وأن بقية الموظفين البالغ عددهم 1216 موظفاً مواطنين، وبحسب الوزير فإن هذه النسبة مع التواجد لغير الكويتيين هي نتيجة جهود الهيئة في الماضي قدمًا بتكويت الوظائف الحكومية وفقاً لقرار تطبيق قواعد واجراءات تكويت الوظائف الحكومية تطبيقاً لسياسة الاحلال وتوفير فرص وظيفية للكوادر الوطنية.

رابعًا.. اتجاهات الرأي العام في ملف العمالة

شهدت فترة التقرير اتجاهات متباينة حول ملف العمالة في الكويت، فنائب رئيس مجلس الأمة اقترح إلزامية قياس مهارة العمالة المهاجرة من الخارج من خلال اجتياز اختبار مهارة نظري وعملي والحصول على شهادة تأهيلية، شرطًا لاستكمال إجراءات منح تأشيرة العمل في البلاد، وهو الاقتراح الذي أدى إلى الكثير من الجدل حول إمكانية تطبيقه لاسيما للعمالة المنزلية أو العاملين في القطاعات الزراعية.

وكان تقريرًا صادرًا عن بنك الكويت الوطني^[14] قد توقع مغادرة المزيد من العمالة المهاجرة، على خلفية استمرار تداعيات الجائحة وجهود التكويت في دفع الشركات إلى تسريح موظفيها، وقال التقرير: «بعد أن شهد التعداد السكاني للكويت في عام 2020 أعلى معدل تراجع على أساس سنوي منذ نحو 30 عاماً (-2.2%)، انخفض عدد السكان مجدداً بنسبة 0.9% منذ بداية العام وحتى النصف الأول من عام 2021 ليصل إلى 4.62 ملايين نسمة. ويعزى هذا التراجع بشكل رئيسي إلى استمرار انخفاض أعداد الوافدين، في حين استمر عدد المواطنين الكويتيين في التزايد. وفي واقع الأمر، أدى استمرار تطبيق سياسات توطين الوظائف (التكويت)، وضعف البيئة الاقتصادية بسبب الجائحة، إلى إجبار الشركات على تسريح الموظفين، مما دفع الآلاف من الأسر الوافدة إلى مغادرة البلاد».

وفقاً لأحدث البيانات الديموغرافية الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية، انخفض عدد سكان الكويت بنسبة 0.9% في النصف الأول من عام 2021 إلى 4.62 ملايين بعد انخفاض نسبته 2.2% سنوياً في عام 2020. ويرجع ذلك إلى انخفاض أعداد الوافدين (-1.8%)، بينما شهد تعداد المواطنين الكويتيين نمواً متواضعاً (+0.9%). وتراجعت نسبة الوافدين لإجمالي عدد السكان إلى 68.2%، فيما يعد أدنى المستويات المسجلة منذ عشر سنوات.^[15]

[14] موقع صحيفة القبس، تقرير بعنوان: 190 ألف وافد غادرو الكويت منذ الجائحة، منشور بتاريخ 14 سبتمبر، رابط: <https://alqabas.com/article/5863338>

[15] المصدر السابق

العمالة المنزلية:

شح أعداد العمالة المنزلية كان الأكثر تداولاً فترة التقرير، إذ ما يزال السوق الكويتي يعاني نقصاً حاداً في أعداد العمالة المنزلية، لأسباب عدة؛ على رأسها عزوف هذه العمالة عن القدوم مفضلةً دولاً أخرى مجاورة وذلك بحسب رئيس اللجنة التطوعية لدراسة ملف العمالة المنزلية في البلاد في تصريح أدى به لصحيفة الجريدة، وقال إن السوق الكويتي بات طارداً للعمالة المنزلية، التي ما تزال تعاني ولا تشعر بالأمان داخله، نظراً لتراجع الجهات الحكومية ذات العلاقة عن قيامها بدورها المنوط بها في توفير الحماية القانونية لها، والفصل السليم في منازعاتها التي تنشب مع أرباب أعمالها، مشيراً إلى إنه ثمة إشكالية كبيرة تلوح في الأفق، وهي رفض أرباب الأعمال حجز تذاكر سفر عمالهم الراغبين في العودة إلى بلدانهم عقب انتهاء عقد العمل، بدعوى ارتفاع تكاليف التذاكر، أو عدم توفير عامل بديل، مما قد يضاعف إجماع العمالة المنزلية عن القدوم للكويت»^[16]

وبعد عودة عجلة استقدام العمالة المنزلية عقب توقّفها فترة طويلة نتيجة تفشي فيروس كورونا، شهدت تكاليف استقدام العمالة المنزلية ارتفاعاً إلى مستوى قياسي، إذ رفعت بعض مكاتب الاستقدام تكلفة استقدام العاملة المنزلية عن طريق المكتب إلى 1250 ديناراً بخلاف تكاليف منصة استقدام العمالة المنزلية البالغة 500 دينار، ليصل الإجمالي إلى 1750 ديناراً، وهو ما اعتبره السفير الهندي في دولة الكويت «مبالغ فيه»^[17]

وقالت صحيفة الجريدة^[18] نقلاً عن مصادرها إلى أن هناك بعض مكاتب استقدام لم تلتزم بتكاليف الاستقدام التي وضعتها وزارة التجارة والصناعة، والبالغة 890 ديناراً متعذرة «بحسب الجريدة» بشحّ الطلبات من دول تلك العمالة وزيادة الطلب من

[16] موقع صحيفة الجريدة، خبر بعنوان: الكويت باتت طاردة للعمالة المنزلية!، منشور بتاريخ 20 يوليو 2021، رابط: [جريدة الجريدة الكويتية | الكويت باتت طاردة للعمالة المنزلية! \(aljarida.com\)](http://aljarida.com)

[17] موقع صحيفة الجريدة، خبر بعنوان: السفير الهندي: تكلفة الاستقدام باهظة ونعدم تخفيضها لـ 300 دينار، منشور بتاريخ 22 سبتمبر 2021، رابط: [جريدة الجريدة الكويتية | السفير الهندي: تكلفة الاستقدام باهظة ونعدم تخفيضها لـ 300 دينار \(aljarida.com\)](http://aljarida.com)

[18] موقع صحيفة الجريدة، تقرير بعنوان: مكاتب العمالة المنزلية تتحايل على قرار تثبيت الأسعار، منشور بتاريخ 20 سبتمبر، رابط: [جريدة الجريدة الكويتية | مكاتب العمالة المنزلية تتحايل على قرار تثبيت الأسعار \(aljarida.com\)](http://aljarida.com)

المواطنين، إضافة إلى تعويض خسائرهم في الفترة الماضية جراء إغلاق المطار وعدم دخول العمالة المنزلية خلال فترة تجاوزت العام ونصف العام من جائحة كورونا، في حين يتم إضافة رسوم إضافية لاستقدام العمالة المنزلية عن طريق الكفيل، وأشارت الصحيفة إن المكاتب تتحايل على قرارات وزارة التجارة والصناعة، حيث تسجل فاتورة بمبلغ 890 ديناراً، أما المبلغ المتبقي فيتم تسلّمه نقداً من الكفيل، وذلك حتى لا تصبح عليهم مخالفة أو إثبات لمخالفتهم، مشيرة إلى أن الكفيل يتحمل 1250 ديناراً قيمة الاستقدام و500 دينار إن كانت غير مطعّمة نتيجة تسجيلها في منصة السلامة الخاصة بالعمالة المنزلية.

وكانت وزارة التجارة والصناعة قد أصدرت قراراً بتخفيض تكلفة استقدام العمالة المنزلية في فبراير المنصرم، محذرة إلى أنها ستقوم بتطبيق العقوبات على كل من يخالف هذا القرار المنصوص عليها بالقانون رقم 10 لسنة 1979 بشأن الإشراف على الإنجاز في السلع والخدمات والأعمال الحرفية، وتحديد أسعارها والمعدل بالقانون رقم 117 لسنة 2013، على أن يسري العمل بالأسعار الواردة بهذا القرار من تاريخ العمل به، ويلغى العمل بأي قرارات تخالف ما ورد به.

العمالة في القطاع الخاص:

كما أن اتجاهات الرأي العام خلال فترة التقرير تمحورت حول قرار عدم تجديد اذونات العمل لمن بلغ ستين عاماً وما فوق من حملة الشهادة الثانوية وما دونها، وهو القرار الذي قالت -لاحقاً- إدارة الفتوى والتشريع أنه غير دستوري، ولا يستند إلى أساس قانوني، ويجب إلغاؤه.

وفي تقرير نشرته صحيفة الأنباء^[19] قالت إن دراسة أعدتها الهيئة العامة للقوى العاملة ذكرت إن 71% من إجمالي العمالة المهاجرة تتراوح رواتبهم بين أقل من 60 ديناراً و359 ديناراً، وأوصت بتقنين إصدار تصاريح العمل لجميع المهن والأنشطة لمدة عام كامل حتى تتم تصفية العمالة الهامشية والاستفادة من العمالة الماهرة الموجودة داخل البلد من خلال فتح التحويل ومن ثم إعادة إصدار التصاريح، وشددت على ضرورة تكثيف جهود وزارة الداخلية والجهات المعنية بإبعاد العمالة السائبة والوهمية والمخالفة ومعالجة قضايا منع السفر لمن انتهت إقاماتهم.

[19] صحيفة الأنباء، بعنوان: تقنين إصدار تصاريح العمل لمدة عام لتصفية العمالة الهامشية، بتاريخ 20 سبتمبر 2021، رابط: [تقنين إصدار تصاريح العمل لمدة عام لتصفية \(alanba.com.kw\)](http://alanba.com.kw)

وأوصت بتطوير القرارات المنظمة للعمل فيما يخص تصاريح العمل على المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تقدر عمالتها بـ 79 ألف عامل مسجل على 4 آلاف مشروع صغير فقط، فضلا عن تحديد الاحتياجات الفعلية لسوق العمل من خلال وضع خطة عمل آلية فيما يخص تقدير الاحتياج بحيث انه كلما تدرج نوع النشاط إلى الأعلى زاد التقدير وتكون تقادير المهن مثبتة آليا على جميع المهن المعتمدة في وزارة التجارة والصناعة، كما أوصت بتقليص عدد العمالة التي تحمل مؤهلات عملية متدنية والتي تمثل شريحة كبيرة من نسبة العمالة وتشجيع فئة الشباب على العمل في هذه الوظائف من خلال زيادة دعم العمالة بعض الوظائف الطاردة للعنصر الوطني كالعمل على خط الإنتاج في المصانع وغيرها لتكون أكثر جاذبية.

خامساً التوصيات

- ◀ بناءً على ما تقدم، تشيد الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بالخطوات الإيجابية المتخذة في سبيل حماية حقوق العاملين في دولة الكويت، وتتقدم بالتوصيات التالية:
- ◀ إيجاد حلول لمن سقطت اقاماتهم وهم خارج الكويت، بسبب غلق منافذ الدخول الرسمية.
- ◀ على أصحاب الشركات الامتثال بالقرار الإداري رقم 535 لسنة 2015 بشأن حظر تشغيل العمالة في المناطق المكشوفة خلال أوقات الظهيرة من الساعة الحادية عشرة صباحاً وحتى الرابعة عصراً حتى لا يتعرض العمال إلى الاجهاد الحراري لاسيما العاملين في توصيل الطلبات.
- ◀ إلغاء نظام الكفالة الذي يعمل على تقييد العامل، واستبداله بنظام يصون الحقوق للجميع.
- ◀ العمل على اتباع مبادئ واضحة وذات شفافية في إجراءات وسير الشكاوى المقدمة من العمال ضد أصحاب العمل وخاصة في شكاوى الإلغاء والتحويل في إدارة علاقات العمل.
- ◀ إنفاذ قوانين العمل والقرارات المنفذة لها بغية توفير حماية أكبر للعمال المهاجرين، بما فيهم العمال المنزليين من خلال آليات التفتيش والمتابعة والتحقيق والإحالة.
- ◀ إنفاذ القانون 2013/91 بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين ومضاعفة جهود التحري والمقاضاة والتأكيد على عدم الإفلات من العقاب لمرتكبي جرائم الاتجار بالبشر.
- ◀ إلغاء الإبعاد الإداري وتفعيل دور القضاء وجعله الجهة المختصة بموضوع الإبعاد وتوفير الضمانات اللازمة كحق الطعن.

وحدة رصد ومتابعة
قضايا حقوق العمال
في الكويت



+965 22215152 / 3 / 4

info@kuwaithr.org

f t y / kuwaithr

i / kuwait.hr

www.kuwaithr.org

تقرير الرصد
الربع سنوي لحالة
العمال المهاجرين
في دولة الكويت